State of Qatar

بيان دولـــة قطـر

أمام
الدورة الثامنة والخمسون
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٢ - ٢٦ سبتمبر ٢٠١٤

فيينـــا

سعادة السفير عليار عبد العزيز
رئيس الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

السيدات والسادة الحضور

اسمحوا لي في البداية أن اتقدم لكم باسم وفد دولة قطر بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام متمنيا لكم التوفيق في مهمتكم ، كما اتقدم بالتهنئة لجميع اعضاء المكتب على انتخابهم ، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لسعادة سوليسيا موبونكو على إدارته الناجحة للمؤتمر العام في دورته السابعة والخمسين، ويسعدني أن أرحب بانضمام جمهورية جيبوتي وجمهورية غويانا التعاونية واتحاد جزر القُمُر وجمهورية فانواتو لعضوية الوكالةِ.

السيد الرئيس

تتطلع دولة قطر الى تعاون مستقبلي واسع مع الوكالة من أجل المضي قدما، وبخطوات متسارعة ، لتحقيق برامجها في التنمية الإقتصادية والبيئية. لقد وضعت وثيقة رؤية قطر ٢٠٣٠ الخطوط العريضة للتنمية الوطنية القطرية لغاية عام ٢٠٣٠ وأحد اهدافها الأساسية تطوير اقتصاد وطني متنوع تنافسي يلبي احتياجات مواطني دولة قطر في الحاضر والمستقبل وإدارة البيئة بشكل يضمن الإنسجام والتناسق بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية وحماية البيئة ، ولا شك ان الدور الرائد للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الترويج للإستخدامات السلمية للطاقة الذرية ولاسيما في مجال الابحاث والصحة والطاقة والزراعة والبيئة وبرامج التعاون التقني سيكون حافزا لنا على تنمية وتوسيع التعاون مع الوكالة وبما يعود بالنفع على دولة

قطر والمنطقة ويعزز من حضور الوكالة على المستويات الإقليمية والدولية.

السيد الرئيس

إن المخاطر الناجمة عن الخطأ أو نقص إجراء السلامة أو الكوارث الطبيعية أو الأعمال الإرهابية ، لا يقتصر أثرها على الدولة المعنية او إقليمها ، بل على الإنسانية جمعاء ، وستؤدي الى نكسة في خطط التوسع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ولذا يجب أن يحظى الأمن والأمان النووي بالأولوية القصوى منذ اول خطوة للتخطيط لبناء وتشغيل مفاعلات الطاقة النووية ، وتلك مهمة يجب أن يشارك فيها الجميع : منظمات دولية ودول ومؤسسات علمية وشركات تجارية ومجتمع مدني ، كما ويجب أن يطمئن لها الجميع.

وتلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا مركزيا في المساعدة على تعزيز الأمن النووي على مستوى العالم ، وبهذا الصدد نرحب بزيادة أهمية الأمن والأمان النووي في عمل الوكالة ودورها الرائد في تنسيق الأنشطة بين المنظمات الدولية والمبادرات الدولية الأخرى.

ونرحب بتقرير المدير العام حول (الأمن النووي لعام ٢٠١٤) وتقريره (تنفيذ خطة الوكالة بشأن الأمان النووي) ونحث جميع الدول على إعطاء الأولوية لتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذين المجالين الحيويين وتزويدها بالموارد اللازمة لكي تقدم للمجتمع الدولي ضمانات كاملة وموثوقة عن سلامة إجراءات الأمن والأمان في المفاعلات النووية ولتساهم في تطوير هذه الإجراءات وتعزيزها وتطوير تقنيات الإستخدام الآمن والأمين للطاقة النووية.

السيد الرئيس

مرت عقود ومنطقة الشرق الأوسط تعاني من عدم التوازن وعدم الإستقرار وغياب افق واضح لمستقبل مستقر أمنيا وسياسيا . إن من بين الأسباب الرئيسية لعدم الإستقرار الذي تعاني منه المنطقة رفض إسرائيل الإنضمام لجهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ورفضها الإنضمام لمعاهدة عدم الإنتشار وتطبيق الضمانات الشاملة على منشأتها ، وفرضها شروطا مسبقة وتسلسلا تراتبيا مفتعلا يفترض تحقيق السلام الشامل في المنطقة كشرط للإنخراط في جهود إنشاء المنطقة . إن هذا الموقف لا ينسجم مع القانون الدولي ولن يجلب للمنطقة إلا المزيد من عدم الإستقرار الأمني والسياسي . إن إنضمام إسرائيل للمعاهدة وتطبيق الضمانات الشاملة على منشأتها هو اجراء يهيء الأرضية ليس فقط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بل وايضا لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة.

إننا ندعو المدير العام الى المزيد من المشاورات مع دول المنطقة من أجل تيسير التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الشاملة على جميع الانشطة النووية في المنطقة، ونطالب جميع الأطراف الأخرى، لاسيما تلك التي تتحمل مسؤولية خاصة بشأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومنها الدول الوديعة لمعاهدة عدم الإنتشار، ان تقدم كل مساعدة ممكنة الى المدير العام لتيسير إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وبأسرع الآجال.

السيد الرئيس

منذ خريف ٢٠١٣ شاركت دولة قطر في العديد من الأنشطة والندوات وجلسات الإحاطة بشأن تنفيذ مفهوم الضمانات على مستوى الدولة الذي إقترحتم تعميم العمل به بعد أن كان مقتصرا على ٥٣ دولة ، كما استمعنا باهتمام الى النقاشات في مجلس المحافظين حول هذا الموضوع في

الأسبوع الماضي ، وتشجع دولة قطر الوكالة على مواصلة الحوار مع الدول الأعضاء للإستجابة الى المشاغل والأسئلة التي جرى التعبير عنها وترحب بتأكيد المدير العام في بيانه الإستهلالي يوم ٩/١٥ بإن نشر التقرير التكميلي هو جزء من سياق متواصل للتشاور وليس نهايته.

إننا جميعا حريصون على تعزيز فعالية نظام الضمانات وزيادة كفائته ، وبذات الوقت حريصون على أن يكون عملنا جماعيا مبنيا على القناعة والوضوح وينطلق من أسس قانونيه راسخة ، ونأمل ان يحفز نقاشنا حول تنفيذ مفهوم الضمانات على مستوى الدولة جهودنا في التقدم نحو متطلبات اخرى لإتفاقية عدم الإنتشار ومنها تحقيق عالمية المعاهدة والبدء بسياق جدّي متعدد الأطراف جدي لنزع السلاح النووي.